

Distr.: General
10 August 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٣٢٧، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، أدلت رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“:

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٤٢٣ (٢٠١٨) و ٢٣٩١ (٢٠١٧) و ٢٣٥٩ (٢٠١٧) و ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وإلى بياناته الرئاسية S/PRST/2017/2 و S/PRST/2017/10 و S/PRST/2018/3.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص في اضطلاعه بولايته، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويلاحظ مجلس الأمن ازدياد الطلب على عمل المكتب، ويواصل التأكيد في هذا الصدد على ضرورة إمداده بالدعم المستمر والموارد الكافية. ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون وترتيب الأولويات بصورة متبادلة والتقسيم الواضح للمهام بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وإداراتها، وبالأخص مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في معالجة مسائل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويكرر مجلس الأمن التنويه بدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الإسهام في إجراء التحليل الاستراتيجي والمتكامل للفرص والمخاطر والتحديات بشكل متواصل دعماً لجهود الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في الحفاظ على السلام، ويتطلع إلى رؤية الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة الجارية التي يضطلع بها المكتب في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك أنشطته في مجالات إعداد التحليلات الشاملة للإنذار المبكر وجهود الوساطة والمساعي الحميدة، والجهود المبذولة لتعزيز القدرات دون الإقليمية للتعاون في هذا الصدد،

ولا سيما التعاون المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن نظم الإنذار المبكر.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تعمل الجهات الوطنية صاحبة المصلحة معا لتيسير التحضير لانتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية وإجرائها في الوقت المناسب، ويحثها على ضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والعمل على زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك من أجل زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لدساتير بلدانها والتزامات كل منها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الإقليمية المتواصلة الرامية إلى مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في توغو على التغلب على خلافاتها سلميا من خلال الحوار وبما يتماشى مع التطلعات الديمقراطية للشعب التوغولي.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى التمسك بأحكام اتفاقات كوناكري وإتمام تنفيذها دون مزيد من التأخير، ويشدد على أهمية تنظيم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في غينيا - بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بصورة شاملة للجميع وحرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، ويكرر تأكيد أهمية دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في هذا الصدد.

”ويرحب مجلس الأمن بالمشاركة الدولية المستمرة لدعم جهود سلطات وشعب غامبيا الرامية إلى توطيد السلام، وتنفيذ الإصلاحات السياسية، والمشاركة في عمليات إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية، ودعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي في غرب أفريقيا.

”ويشجع مجلس الأمن على توطيد الإصلاحات السياسية الجارية في المنطقة لمنع العنف وعدم الاستقرار، فضلا عن التقدم المحرز في مجال المصالحة الوطنية، ولا سيما في منطقة حوض نهر مانو وفي البلدان الأخرى التي شهدت عمليات تحول ديمقراطي في الآونة الأخيرة، ويرحب كذلك بإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبالانتقال السلمي في ليبريا. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذا الصدد، بما في ذلك في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، ويشدد كذلك على ما للدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام على صعيد الدعوة لعقد الاجتماعات من أهمية في الحفاظ على السلام وجهود بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وفقا لما سُلّم به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

”ويرحب مجلس الأمن بالبعثة الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي توجّهت مؤخرا إلى منطقة الساحل، ويشدد على ضرورة إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. ويرحب مجلس الأمن

بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صعيد العمل من أجل إشراك المرأة بصورة ممنهجة في المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، ويطلب كذلك مواصلة إدماج هذه القضايا في التقارير المنتظمة المقدمة من المكتب.

''ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية الصعبة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما التهديدات التي يشكلها الإرهاب والقرصنة البحرية والنزاعات بين الرعاة والمزارعين والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وهي تهديدات يمكن أن تكون مترابطة، ويرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لدعم التحليل الإقليمي وآليات الإنذار المبكر. ويرحب مجلس الأمن كذلك بنجاح عقد مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي عُقد في لومي، توغو، في ٣٠ تموز/يوليه، وكذلك بالتزام الدول الأعضاء في الجماعتين بتعزيز التعاون بشأن التحديات الرئيسية التي تعترض إحلال السلام والأمن.

''ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقيامها بالدور الطليعي في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك الدول الأعضاء الواقعة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تعزيز الأمن في المناطق الحدودية والتعاون الإقليمي، إلى جانب التصدي لأثر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويعيد مجلس الأمن تأكيد أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، ويشجع في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تعزيز ما يقدمه من دعم من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية والمساءلة في إدارة قطاع الأمن وجهود الإصلاح في المنطقة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تكون الجهود الأمنية متماشية مع الأهداف السياسية، وذلك لإتاحة المجال لإعادة إحلال الأمن المدني، وإقامة إدارة فعالة لتقديم الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد المحلي لتوفير سبل العيش للشرائح السكانية الشابة التي تشهد طفرات في أعدادها. ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تحديد مجالات التكامل على صعيد منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة، ويشير كذلك إلى الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقديم المساعدة التقنية إلى الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التوترات المتزايدة بين الرعاة والمزارعين في المنطقة بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، والنمو السكاني السريع، وضعف الحوكمة، والضغوط المتصلة بالعوامل المناخية والإيكولوجية، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها على التصدي لهذه التحديات بطريقة منسقة وشاملة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه البالغ إزاء اشتداد العنف القبلي في وسط مالي، ويشدد على أن استقرار الحالة في هذه المنطقة يتطلب استجابة متكاملة تماما تشمل السعي المتزامن إلى تحقيق التقدم بشأن الأمن والحوكمة والتنمية والمصالحة، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن مسألة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة وتراكمها بدرجة تزعزع الاستقرار وإساءة استعمالها لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتسبب خسائر كبيرة في الأرواح وتسهم في زعزعة الاستقرار والأمن في مناطق كثيرة، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد إدانته بأشد العبارات لجميع حالات الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، التي تتم لأغراض منها السخرة والرق، والتي تقوض سيادة القانون وتسهم في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد تؤدي إلى تفاقم النزاعات وزعزعة الأمن والاستقرار وتقويض التنمية. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة كفالة التنظيم والاتساق في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتصدي للاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ويقر كذلك بضرورة مواصلة العمل من أجل اعتماد نهج معزَّز وشامل ومنسق. ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في إطار القوة المشتركة، بهدف إنقاذ حياة المهاجرين واللاجئين وحمايتهم على طول مسارات الهجرة، لا سيما داخل ليبيا.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الوضع الإنساني العام في المنطقة، الذي تطبعه آثار النزاعات المسلحة والإرهاب، والفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الجوع الناجم عن النزاعات وخطر المجاعات، والتشرد القسري، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، والآثار الضارة لتغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، وكلها عوامل تسهم في ارتفاع مستويات الهشاشة الهيكلية والمزمنة والحادة في المنطقة، وتواصل التأثير على السكان، وتستلزم اتخاذ إجراءات ملموسة على كل من الصعيد الإنساني والإنمائي، إلى جانب صرف الأموال التي تم من قبل التعهد بها. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية لمنع زيادة تدهور الأزمة الإنسانية، ويقر في الوقت نفسه بضرورة تعزيز الجهود الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة.

”ويسلم مجلس الأمن بالآثار الضارة التي تحدثها عوامل من بينها تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويواصل التشديد على ضرورة

أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل تستند إلى تقييمات المخاطر، من أجل دعم الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويطلب كذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يأخذ هذه المعلومات في الاعتبار فيما يضطلع به من أنشطة.

''ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة تعزيز المشاركة الجماعية في مختلف أنحاء منطقة الساحل، بما يتماشى مع الأطر القائمة، ويرحب في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويحيط علما بالقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعادة تنشيط عملية نواكشوط واستعراض استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل.

''ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا وشامل لعدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام والأمن، تحقيقا لأغراض من بينها التصدي للأسباب الجذرية للأزمات ومنع حدوث المزيد من التوترات والعنف، ومواجهة الإقصاء والفقر، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وحاضنة للجميع. ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة، تحت قيادة نائبة الأمين العام، من أجل إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل للتعجيل بالأثر المتوخى منها، وفقا لاحتياجات الناس في منطقة الساحل والأولويات الوطنية والإقليمية، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء والبلدان في المنطقة. ويرحب مجلس الأمن بتعيين المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، ويشجع الجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الشركاء في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، بالتنسيق مع الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

''ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى إلى مواءمة أنشطتها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والانضمام إلى الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية، ويطلب كذلك إلى الأمين العام إبقاءه على علم بالتقدم المحرز نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في التقرير المقبل عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

''ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المعلومات عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بالجوانب الموضحة في هذا البيان، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ قرار المجلس ٢٣٤٩ في التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب.''